

اللّهجات عند ابن جني بين الوصفية والمعياريّة

Descriptive and Prescriptive Dialects according to Ibn Jinni

د. وصال الحميد

جامعة البعث- كلية الآداب والعلوم الإنسانية- قسم اللغة العربية

Wesal.alhameed@gmail.com

الملخص:

يهدف البحث إلى الكشف عن منهج ابن جني في دراسة اللّهجات ومحاولته إيجاد التّوازن في عصرٍ سيطرت عليه المعياريّة الصّارمة التي لا توصل إلى نتائج مرضية في دراسة اللّهجات لأنها ستقيسها بميزان اللّغة القياسية، وستحكم على ظواهرها الطّبيعيّة بالخروج على القاعدة والشذوذ، فهي لن توافق القالب المعد قبل دراستها.

وحقّ اللّهجات أن تُدرّس وصفيّاً، ويبدو أنّ ابن جني قد أدرك هذه الحقيقة فحاول أن يكون معتدلاً، فكان في حديثه عن اللّهجات معتدلاً وأقرب ما يكون إلى الوصفية منه إلى المعياريّة، وما المعيار في كلامه على الإبدال اللهجي إلا من قبيل النّقل والاقْتباس عن الأقدمين، أو على سبيل إظهار مهاراته في تفسير الظّواهر اللّغوية.

الكلمات المفتاحية: اللّهجات، المعياريّة، الوصفية، ابن جني.

Abstract:

The paper aims to uncover Ibn Jinni's approach in studying dialects and his attempt to find balance in an era dominated by strict prescriptiveness that does not reach satisfactory results in the study of dialects because given that it will measure the same with the balance of the prescriptive language, and it will judge its natural phenomena by deviating from the rule and perversion. It will not be consistent with the form made prior to the study thereof.

Dialects shall be studied descriptively. It seems that Ibn Jinni realized this fact and tried to be moderate, so in his discussion about dialects, he was moderate and closer to the descriptive approach than to the prescriptive. The criterion in his speech on dialectal substitution

is only for transmission and quotation from the ancients, or in order to show his skills in explaining the linguistic phenomenon

Keywords : Dialects_Prescriptive- Descriptive- Ibn Jinni.

1. مقدمة:

تلقّف اللسانيّون العربُ المحدثون المنهجَ الوصفيّ بشغفٍ بعد أن ضاقوا ذرعاً بالجمود الذي أصاب الدّراسات اللّغويّة الثّرائيّة على أيدي المتأخّرين، إذ طغيت المعيارية الصّارمة التي لا تُعنى إلا بتطبيق القاعدة، والبحث عن الخطأ والصّواب، وقد عُرف القرنُ الرّابع الهجريُّ بهذه المعيارية، وبالتّأثير بالمنطق الأرسطيّ وما نتج عن التّفكير الفلسفيّ من أصولٍ المعيارية من عللٍ وقياسٍ... وما إلى ذلك. وابنُ جنيّ من أهم لغويّ هذا القرن، ولكنّه برهن عن منهجٍ علميّ في أكثر من موضع؛ من ذلك حديثه في أصل اللّغات ومناقشته لكلّ النّظريات في تشكّل اللّغات الإنسانيّة حتى قارب منهجَ المحدثين في ذلك، وقد قدم دراسةً للإبدال اللّهجيّ مختلفةً إلى حدٍّ بعيدٍ عن أقرانه بعيدةً في معظم المواضع عن إصدار الأحكام تصفُ الحقائق اللّغويّة كما هي. إلا أنّه لم يسلم من المعيارية والقياسِ وافتعالِ التّأويلات في بعض المواضع، فرأينا أن ندرس مظاهر المعيارية والوصفيّة في درسه للّهجات، لنقف على امتاز به ابن جنيّ من علماء القرن الرّابع من منهجيّة علميّة تفرد بها أشبهت إلى حدٍّ كبيرٍ أعمالَ العلماء الأوائل من رجال الرّعيّل الأوّل من اللّغويين.

واتبعنا المنهجَ الوصفيّ في هذه الدّراسة إذ استقرّأنا المواضع التي تناول فيها ابنُ جنيّ اللّهجات، وصنّفناها في فئتين: الفئة التي تُدرج في المنهج الوصفيّ، والفئة التي تقع في نطاق المعيارية، ثمّ خلصنا إلى النتائج في نهاية البحث. لكنّنا لم نضمّن البحث كلّ ما جمعناه واستقرّأناه، بل اكتفينا بإيراد الأمثلة لضيق المقام.

2. ثنائيّة الوصف والمعياري:

1.2. مدخلٌ تاريخيّ:

شهدت الدّراسات اللّغويّة تطوّراً كبيراً بعد اكتشاف اللّغة السّنسكريتيّة في نهاية القرن الثّامن عشر، وملاحظة علاقاتها بعددٍ من اللّغات مثل اللّاتينيّة والإغريقيّة، وأبرز ما أفرزه هذا التّطور ظهور المنهج المقارن الذي يرمي إلى فهم صلات القرابة بين لغتين أو

أكثر وتحديد الخصائص المشتركة بين لغاتٍ شقيقةٍ يُفترض أنها تنحدر من حالةٍ لغويةٍ واحدةٍ سمّاها علماء اللّغة بـ "اللّغة الأمّ". وقد أسّس هذا المنهج لظهور المنهج التاريخي في مطلع القرن التّاسع عشر الذي يدرس ظواهر اللّغة عبر التّاريخ، وظلّ المنهج التاريخي مسيطراً على الدّراسات اللّغوية الأوربيّة طوال القرن التّاسع عشر.

"وتنبّه اللّغويون الأوربيّون في مطلع القرن العشرين إلى أن علم اللّغة المقارن وعلم اللّغة التّاريخي لا يتيحان دراسة اللّغة الحيّة المنطوقة في اللّحظة الرّاهنة بل ينظران دائماً إلى اللّغة في الرّمن الماضي، وشعروا بالحاجة إلى منهجٍ جديدٍ لدراسة اللّغة يتيح دراسة اللّغات الحيّة واللّهجات المنطوقة ويكشف عن طبيعتها ونظامها ومن هنا ظهر منهجٌ جديدٌ لدراسة اللّغة هو المنهج الوصفي".⁽¹⁾

يرجع الفضل في ظهور المنهج الوصفيّ إلى العالم السّويسري فرديناند دي سوسير الذي أجرى مقارنة بين المنهجين الوصفيّ والتّاريخي من خلال إنشاء ثنائيّة التّزامن والتّعاقب⁽²⁾، فالترّامن يمثّل وصف اللّغة عرضياً، والتّعاقب يمثّل وصف اللّغة طولياً أي وصفها عبر التّاريخ ووصف تطوّرها، وانتقد المنهج المقارن الذي لم ينجح برأيه في إقامة العلم الحقيقي لعلم اللّغة، إذ فشل في تلمس موضوعها في الدراسة⁽³⁾، وتوصّل إلى أن وجهات النّظر الوصفية هي السّائدة أو المسيطرة لأنّها هي الصّحيحة والحقيقة الوحيدة لجماعة المتكلّمين⁽⁴⁾.

وأخذ المنهج الوصفيّ شكل الدّراسات الحقلية على يد العالم الأمريكيّ ساير الذي نحا نحو فرانز بوعز في التّوجّه بالدّراسة إلى الكلام الفردي لا إلى اللّغة بوصفها واقعة اجتماعية عامّة كما فعل دي سوسير، لأن كلام الفرد هو الذي يمكن رصده وبحثه من سبيل الدّراسة الحقلية⁽⁵⁾، "ولاشك أن الدراسة الحقلية جعلت تقرب البحث اللغوي من مناهج البحث العلمي لأنها تقوم على الاتصال المباشر باللّغة المنطوقة كما هي، ولأنّها تعتمد على الملاحظة والتصنيف والتحليل لما هو واقع".⁽⁶⁾

وظيفة المنهج الوصفيّ (descriptive) وصف الظّواهر اللّغوية كما هي في فترةٍ محدّدة من الرّمن؛ إذ يقوم باستنباط قوانينها منها من دون الحكم عليها بمعياريّ سبق الدّراسة⁽⁷⁾، فتُدرس الظّاهرة اللّغوية مع ما يشابهها من الظّواهر ثم يُستنتج من دراسة

هذه الظواهر القانون اللغوي (أو القاعدة اللغوية) كما يسميها الدكتور تمام حسان⁽⁸⁾، ولذلك فـ "إنَّ أغلب ما يطلق عليه اللغويون (قوانين) لغوية ليس في جوهره إلا خلاصات مركزة تصف ما كان أو ما هو كائن في جانب من الجوانب، ولا يتضمن مقدماً الحكم على نفس الظاهرة لو توفرت فيها نفس الشروط مستقبلاً."⁽⁹⁾

وهذا القانون ليس معياراً أو قالباً أعدّه لأصّب فيه كل ما يعترض دراستي من ظواهر لغوية في الحقل نفسه أو الباب نفسه. وعندما يتحوّل القانون اللغوي إلى معيار أقيس عليه كل الظواهر المشابهة للظواهر التي استنتجت منها القانون أكون قد انتقلت من المنهج الوصفيّ إلى منهج يقابله هو المنهج المعياريّ (prescriptive)؛ ويعني "القول بأن مهمة النحوي فرض قيود على استعمالات اللغة ووضع معايير ثابتة للصحة اللغوية"⁽¹⁰⁾ أو "القول بأن مهمة اللغوي وصف اللغة كما يجب أن تكون."⁽¹¹⁾

فالفرق الأساس بين الوصفية والمعياريّة هو أن المعيار في المنهج المعياريّ قانون يُفرض على الظاهرة اللغوية من خارجها أما في المنهج الوصفيّ فالقانون اللغوي يُستنتج من داخل الظاهرة اللغوية لا من خارجها.

2.2. أسس المنهج الوصفيّ:

يتخذ الأساس العلميّ سبيلاً للوصول إلى الحقيقة اللغوية، ومحددات هذا الأساس العلميّ: المكان والزمان والمستوى اللغوي، إذ يتناول علم اللغة الوصفيّ لغةً واحدةً أو لهجةً واحدةً ويدرسها دراسة علمية في مكانٍ واحدٍ وزمانٍ واحدٍ ومستوى لغويّ واحد⁽¹²⁾ ينضاف إليها جملة من المحدّدات التي حدّدها الدارسون في علم اللغة الوصفيّ؛ نجملها بالآتي⁽¹³⁾:

- 1_ جعل اللغة المنطوقة هدف البحث اللغوي.
- 2_ ربط الدّرس اللّغوي بالاستعمال الواقعي للغة عن طريق الاعتماد على المسموع، من خلال الاتصال المباشر بمتكلمي اللغة.
- 3_ الاعتماد على المتكلم الأصلي للغة.
- 4_ اتخاذ الاستقراء العلمي منهجاً لاستنباط الحقائق اللغوية العامة.

5_ رفض القياس المستند إلى الفلسفة والمنطق الأرسطي، وتأكيد دور اللغة في ضوء القياس الطبيعي المعبر عن منطق اللغة .

6_ الحرص على الموضوعية في إطلاق الأحكام المستقراة من اللغة، والابتعاد عن فرض آراء مسبقة لا علاقة لها باللغة.

3.2. أسس المنهج المعيارى:

يرى دي سوسير أن الدراسة اللغوية المعيارية تنقصها الطريقة العلمية، فقد قامت على الأسس المنطقية وكانت منفصلة عن اللغة نفسها بعيدة عن الملاحظة الفعلية والتحديد، وكان هدفها الوحيد وضع قواعد للتمييز بين التراكيب الصحيحة والخاطئة.⁽¹⁴⁾ يمكننا أن نحدد أسس هذا المنهج بالآتي:

- 1_ يقوم المنهج المعيارى على فرض القاعدة، أي يبدأ بالكلية وينتهي بالجزئيات.⁽¹⁵⁾
- 2_ يتأول لما خرج عن القواعد التي يصوغها بإحكام شتى التأويلات، أو يحكم عليها بالشذوذ أو القلة أو إلى الضرورة إن لم يجد فيها تأويلاً مناسباً.⁽¹⁶⁾
- 3_ الابتعاد عن الاستقراء الطبيعي في استخلاص القواعد.⁽¹⁷⁾
- 4_ اتخاذ القاعدة أساساً له لا المادة اللغوية أو الكلام المنطوق.⁽¹⁸⁾
- 5_ غياب الموضوعية في كثير من الأحكام.⁽¹⁹⁾
- 6_ اتخاذ القياس الأرسطي والمقولات المنطقية والفلسفية أساساً له.⁽²⁰⁾

4.2. مظاهر الوصفية والمعيارية في الدرس العربى القديم:

تتداخل الوصفية والمعيارية في منهج البحث اللغوي التراثي تداخلاً يصعب معه أن نسم مرحلة ما من مراحل نشوء الدراسة اللغوية في البيئات العربية بالوصفية المحضة أو المعيارية المحضة، أو نصف مؤلفاً ما أنه كان وصفيّاً في كل مسائله أو معيارياً فيها كلها، فعلم اللغة العربى_والذي يُطلق عليه في تراثنا علم النحو_ كان يجمع بين النقل والعقل؛ أي إنه تأثر منذ بداياته بالعلوم الإسلامية كعلم الحديث والفقه وبالعلوم العقلية كعلم الكلام، وأخذ في مراحل منه من المنطق الأرسطي، لكنّه لم يستغن في معظم مراحل من النقل وعن أبرز مظاهره وهو السماع والمشافهة عن الأعراب واستمرّ هذا تقريباً حتى القرن الرابع الهجري، وابن جني أورد في كتاب الخصائص أنه كان يلتقي بالأعراب ويستمع

إليهم وأورد كثيراً من الروايات في هذا الشأن في غير موضع، ومن مظاهر الوصفية التي نجدها ظاهرة في الدراسات العربية التراثية الاعتماد على الاستقراء؛ أي جمع الظواهر اللغوية وتصنيفها واستنتاج القوانين التي تنظمها، لكنّ هذا الاستقراء كان محدداً بزمان ومكانٍ تحديداً يعدّه الوصفيون اليوم تحديداً ضيقاً إذ قصرُوا الجمع على قبائل دون أخرى، وحددوا أيضاً مصادرهم في النقل عن القرآن والحديث والشعر والنثر في قبائل بعينها، وهم بذلك جعلوا العمل على مستوى لغويٍّ واحدٍ وهو المستوى الفصيح من اللغة الذي جعلهم يحكمون على ما يعرض لهم بعده بالشذوذ، وهذا ما يرفضه الوصفيون إذ يجب أن تدرس كل مستويات اللغة كما هي، والزمان والمكان محددان للدراسة لا يجعلان ما خارجهما مرفوضاً بل قابلاً للوصف في دراسة وصفية أخرى. ولذلك وجب علينا أن نحدد مراحل للنحو ونحدد فيها مساحة كل من الوصفية والمعيارية؛ وقد جعلناها أربع: أولاً: مرحلة ما قبل سيبويه.

ثانياً: مرحلة سيبويه وتمتد حتى نهاية القرن الثالث الهجري.

ثالثاً: مرحلة القرن الرابع الهجري.

رابعاً: ما بعد القرن الرابع الهجري.

نشأ النحو العربي في بيئة إسلامية وكان غرضه قراءة القرآن على نحو سليم بعد أن تفتش اللحن على الألسنة، وكانت الطبقة الأولى من النحاة من علماء البصرة والكوفة يتكئون على النقل والسماع، ولذلك يصح أن نعدّ عملهم عملاً وصفياً علمياً، فقد انتهجوا جمع اللغة من البوادي، ويرى الدكتور عبده الراجحي أن هذا المنهج في الجمع على ما فيه من تحديد مكانيٍّ وزمانيٍّ يمثل اتصالاً مباشراً بالاستعمال اللغوي⁽²¹⁾.

انتقل النحو نقله نوعيّة مع سيبويه لأنّه أوّل من جمع علوم اللغة في كتاب، وأغلب أمثلة سيبويه وعرضه للمسائل كانت سماعيّة وصفيّة تصف لغة العرب في بيئاتهم المختلفة، وإن كان الكتاب لا يخلو من معيارية تمثّلت في بعض الأحكام، ولعل السبب في ظهور مثل هذه الأحكام أنّ اللغة لم تُدرس لذاتها وإنما لأهدافٍ تتعلّق بالصحة اللغوية والحفاظ على لغة القرآن، واهتمام العرب بمسألتي الفصاحة والبلاغة فللعرب أحكام

بهذا الشأن حتى قبل ظهور النّحو، فكُنّا يذكر خيمة النابغة وقصة حسّان بن ثابت والخنساء، ونذكر ما قاله الوليد بن المغيرة حين سمع القرآن.

استمر تأثير سيبويه حتى نهاية القرن الثالث فكتاب المبرد لا يكاد يخرج عن الإطار العام للمنهج الذي حدّده سيبويه في كتابه لعظيم الأثر الذي تركه الكتاب في النفوس.

فإذا انتقلنا إلى القرن الرابع الهجريّ صرنا في مرحلة القياس وصرنا نسمع ابن فارس يقول: "وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه، لأنّ في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها"⁽²²⁾، فقد "انتهى عصر الاستشهاد، وكان على اللّغويين أن يستمروا في دراسة اللّغة دون أن تتجدّد الشّواهد في أيديهم، وجدوا أنفسهم بموضع اضطروا فيه إلى أن يدوروا حول ما وضعه السّلف من قواعد، فجعلوا كلامهم عنها لا عن مادة اللّغة، ولم يعد ثمة مكان للاستقراء، لأنّ السّلف في نظرهم قد أتمّوا هذه العملية..."⁽²³⁾ صحيح أن ملامح الاستقراء غابت في هذه الحقبة لكن شيئاً يسيراً من ملامح الوصفية استمرّ في هذا القرن، فقد بقيت مشافهة الأعراب ممن وفدوا على الحواضر العربيّة، لكن تلك المشافهة كانت ضيقة الحدود فابن جني كان يلتقي بالأعراب ويسمع منهم، ولكنه كان يخضع كلام الأعرابي للمحاكمة والسّبر حتى يتبيّن له إن بقي هذا الأعرابي على السّليقة الأولى أم انحرفت فطرته عن اللّغة السّليمة القويمة، وهذا آخر عهدنا بالوصفية ففي القرون اللاحقة غلبت المعيارية وفاق العقل النّقل وكثرت الشّروح، وصارت القاعدة اللّغوية القالب الجاهز الذي يحكم بصحة الكلام أو عدم صحته.

3. ابن جني ودراسة اللهجات:

1.3. مصطلح "لهجة":

استعمل اللّغويون العرب القدماء -ومنهم ابن جني- مصطلح "لغة" للدّلالة على ما يُعرف بـ "اللهجة" في اصطلاحاتنا اليوم، وقد أثرنا الابتعاد عن استعمال المصطلح العربي القديم لسببين؛ الأوّل: خشية اللّبس بين مصطلح "لغة" القديم، ومصطلح لغة في عصرنا الراهن "Language" في مقابل مصطلح اللهجة "Dialect". والثاني: إنّ العرب لم يطلقوا كلمة "لغة" على اللهجة فحسب بل كانت تُطلق في مواضع كثيرة لتعبر عن عيوب النطق أو

اللُّهجة، أو لتعبر عن حاصل ما جمعه عن القبائل العربية. ولذلك فضلنا استعمال مصطلح "اللُّهجة"، وما سندرسه عند ابن جني مقتصر على معنى اللُّغة الذي قُصِد فيه اللُّهجة.

اللُّهجة لغة : يقال لهج بالأمر لهجاً، ولهوج، وألهج: أولع به واعتاده، وفلان مُلهج بهذا الأمر أي مولع به، وألهج بالشيء: الولوع به. وألهج الراعي إذا لهجت فصاله أي رضعت. واللُّهجة واللُّهجة: طرف اللسان.⁽²⁴⁾

اللُّهجة اصطلاحاً: يعرف الدكتور إبراهيم أنيس اللُّهجة بأنها: "مجموعة من الصِّفات اللُّغوية التي تنتمي إلى بيئةٍ خاصّةٍ، ويشارك في هذه الصِّفات جميع أفراد هذه البيئة".⁽²⁵⁾ ويعرفها آخرون بأنها طريقة معيّنة في الاستعمال اللُّغوي توجد في بيئةٍ خاصّةٍ من بيئات اللُّغة الواحدة.⁽²⁶⁾

وتُعرف أيضاً بأنها: العادات الكلامية لمجموعةٍ قليلةٍ من مجموعةٍ أكبر من النَّاس تتكلّم لغةً واحدة.⁽²⁷⁾

وقيل اللُّهجة استعمالٌ خاصٌّ للغةٍ في بيئةٍ معيّنة.⁽²⁸⁾

والتّعريفات كلّها تركّز على أن اللُّهجة جزءٌ من كلّ، أو هي خاصٌّ من عامّ، فاللُّهجة تمتد في بيئةٍ محتواةٍ في بيئةٍ أوسع وتشمل عدّة لهجات تُسمّى اللُّغة. وواضحة العلاقة بين المعنى اللُّغوي والمعنى الاصطلاحي فلغة قومٍ ما كانت تُعرف باللسان، واللُّهجة إنّما هي اعتياد على عاداتٍ كلاميةٍ تتواضع عليها الجماعة اللُّغوية.

وإذا أردنا أن ندرس تناول ابن جني لقضية اللُّهجات يجب أن ندرسها ضمن ثلاثة محدّدات: أولّها علماء التّراث ونظرتهم إلى اللُّهجات، ثانيها طبيعة العلاقة بين العربيّة ولهجاتها وخصائص اللُّهجات العربيّة القديمة، وثالثها ما اختلف فيه ابن جني عن سابقيه في تناوله لهذه القضية وفي نظرته إلى اللُّهجات. وسنحاول في الفقرات اللاحقة أن نقف على هذه القضايا، لكن ذلك كلّهُ سيكون من خلال الحديث عن اللُّهجات عند ابن جني، ولن نخصّص فقراتٍ للحديث عن العربيّة ولهجاتها ودراسة الأقدمين لها، إذ المقام لا يتسع للتّفصيل في هذه القضايا، ولكننا سنعرّج عليها في ثنايا حديثنا عن ابن جني.

2.3. أسباب نشوء اللُّهجات عند ابن جني:

جاءت دراسة اللغة العربيّة متأخرة جداً عن نشوء اللغة، وقد درسها العلماء الأوائل معزولةً عن باقي اللّغات المشابهة أو المجاورة، ولذلك غابت عن الذّهنية العربيّة في البحث القوانين العامّة النازمة للغات ولهجاتها، فمن أهم القوانين المقرّرة في نشوء اللّهجات أنّ اللغة إذا انتشرت في بقاعٍ واسعةٍ وانعزلت عن موطن اللغة واختلطت بغيرها من اللّغات وعاشت ظروفًا جغرافيةً وبيئيةً مختلفةً انقسمت لهجات تجمع بينها خصائص وتفرقها خصائص أخرى، والمعوّل عليه عند أغلب الباحثين أمران هما: إمكانية التفاهم، وأن تكون الاختلافات قليلةً وأن يكون أغلبها في الأصوات وأقلُّ منها في الصّرف وأقلُّ منها في المفردات، إذ إنّ كثرة المفردات المختلفة ينحويها إلى أن تكون لغةً أخرى. ولكنّ العرب حاروا في نشوء اللغة وفي نشوء لهجاتها وجاءت تفسيراتهم غريبة، فابن جني الذي تكلم على المواضعة في اللغة يقطع بصواب ما نقله عن أبي الحسن الأخفش الذي "ذهب إلى أنّ اختلاف لغات العرب إنما أتاهما من قبل أن أوّل ما وضع منها وُضع على خلاف وإن كان كله مَسْوقاً على صحّة وقياس، ثم أحدثوا من بعدُ أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنها على قياس ما كان وُضع في الأصل مختلفاً، وإن كان كل واحد آخذاً من صحة القياس خطأً. ويجوز أيضاً أن يكون الموضوع الأول ضرباً واحداً، ثم رأى من جاء من بعد من خالف قياس الأول إلى قياسٍ ثانٍ جارٍ في الصحة مجرى الأول"⁽²⁹⁾، فهو بذلك ينظر إلى اللّهجات على أنّ أصحابها مجموعات لغوية تتواضع وتقرر ثم تقيس، وغاب عنه أن اللّهجات تؤخذ تواتراً وسماعاً وأن المتكلم يقيس فطرةً لا اكتساباً، وأنّ الأعرابي لا يستطيع تفسير أسباب دفعته إلى نطق ما أو إعراب ما، لأنه تعلّم اللغة عن أهله؛ يقول ابن فارس: "تؤخذ اللغة اعتياداً كالصبي العربي يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللغة عنهم على مَرِّ الأوقات. وتؤخذ تلقّناً من ملقّن، وتؤخذ سماعاً من الرّواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويتّقى المظنون"⁽³⁰⁾

لكن ابن جني لاحظ أن الفروقات بين اللّهجات لم يكن في الأصول وإنما في الفروع؛ يقول: "فإن قلت: زعمت أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها، وقد نراها ظاهرة الخلاف؛ ألا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازيّة، والتميميّة، وإلى الحكاية في الاستفهام عن الأعلام في الحجازيّة، وترك ذلك في التميميّة، إلى غير ذلك، قيل هذا القدر

من الخلاف لِقَلَّتْه ونزارته، مُحْتَقَرٌ غير مُحْتَقَلٍ به، ولا مَعِيجٌ عليه، وإنما هو في شيء من الفروع يسير. فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور، فلا خلاف فيه، ولا مَذْهَبٌ للطاعن به. "(31)

وهذا يماثل تقريباً ما ذهب إليه اللُّغويون في العصر الحالي _ كما ذكرنا قبل قليل _ من أنَّ الفروقات بين اللِّهجات ينبغي أن تكون في الأمور التي لا تؤثر في مسألة التفاهم بين أبناء اللُّغة الواحدة، وألا تكون في القضايا الأساسية في اللُّغة حتى لا تنتقل اللِّهجة إلى مرحلة من البعد الذي يجعلنا نعدّها لغةً أخرى.

3.3. مظاهر الوصفية في دراسة ابن جني للهجات:

عندما نذكر كلمة وصفية فأول ما يأتي على خاطر "دراسة الظاهرة اللُّغوية كما هي في زمانٍ ومكانٍ محدَّدين"؛ فأما في مسألة الزَّمان فمعايير اللُّغويين في قضية الاحتجاج وزمنه لا تخرج عن التَّزامنية التي تحدث عنها دي سوسير، لأنَّهم لم ينظروا إلى الظَّاهرة على أنَّها متغيِّرة بفعل الزَّمان، فكانت السُّنن التي حدَّدوها بمنزلة نقطة محدَّدة من الزَّمن افترضوا ثباتها، يضاف إلى ذلك أن العربيَّة ليست ذات طبيعة متغيِّرة قابلة للملاحظة والدِّراسة، فهي في جلِّ المراحل التي مرَّت بها تكاد تكون ثابتة المعالم، بخلاف كثير من لغات العالم، إذ يمكن أن نحدِّد لها حتى تاريخ بدء الدِّراسات اللُّغوية في القرن الثَّاني الهجري مرحلتين فقط؛ مرحلة ما قبل نزول القرآن، ومرحلة الإسلام وما أحدث من تغيير وتوليد لبعض الألفاظ، وما أدخل من صورٍ بيانيَّةٍ وما خلق من مصاحباتٍ لغويةٍ جديدةٍ، أما المرحلة السَّابقة لمرحلة الجاهلية فمجهولةٌ قد نعرف بعض خصائصها بدراسة اللُّغات السامية، والعرب _ كما نعلم _ لم يعنوا بالدِّراسة المقارنة ولا بالدِّراسة التَّاريخية كما هو واضح؛ وذلك لعدم قدرتهم على ملاحظة التَّطور في الزَّمن الذي حدَّده للدِّراسة.

أما المكان فهو جزء من جزيرة العرب وقد عدّوا اللهجات الواقعة في هذه البقعة من الجغرافية في مستوى واحد تقريباً في الاستشهاد والاحتجاج، ما خلا بعض الظواهر اللِّهجية المذمومة التي عدّوها عيوباً لا ينبغي لشاعر أو راجز أو خطيب أن يدخلها في كلامه، فهي عندهم "أقبح اللغات وأنزلها درجة" (32)

وابن جني يتفق واللّغويين ممن سبقوه أو عاصروه في هذين الأمرين _ الزّمان والمكان_ وقد عدّ اللّهجات كلّها في مستوى واحدٍ من حيث الاحتجاجُ بها في "باب اختلاف اللّغات وكلّها حجة"، فهو وإن كان يعترف بتفوّق قريش على باقي اللهجات في مسألة خلوها من عيوب اللهجات؛ "حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب قال: ارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتلة بهراء." (33) إلا أنه يقف موقفاً لا يكاد يشركه فيه أحد من اللّغويين التّراثيين، وهو يعد موقفاً وسطاً أو قل موضوعياً، فلم يحرم على الشّاعر أو النّاثراً أن يستعملا الاستعمال اللّهي: "إلا أنّ إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللّغتين، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع، فإنّه مقبول منه غير منعيّ عليه، وكذلك إن قال: يقول على قياس من لغته كذا، ويقول على مذهب من قال كذا وكذا. وكيف تصرفت الحال، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خير منه." (34) ولكنّه حدّد لذلك شروطاً وقصره على الضّرورة.

لكن ما يمتاز به ابن جني في هذا الميدان هو أنّه درس اللّهجات في كتابه (سر صناعة الإعراب) كما هي من غير أن يصدر عليها أحكاماً، ولم يسمّها، فقد كان منهجه في هذا الكتاب يقتضي منه أن يقف على مسألة الإبدال، ولم يجد بُدّاً من المرور بالإبدال اللّهي. وسنعرض في هذا الموضع جملةً من الأمثلة مما ورد في كتاب (سر صناعة الإعراب) لنقف على التزام ابن جني بالوصف العلميّ المنهجيّ الذي انتهجه.

ورد في حرف التّاء قول ابن جني: "وقد أبدلوا التّاء أيضاً من السين في موضع آخر، قرأت على محمد بن الحسن، عن أبي العباس أحمد بن يحيى:

يا قاتلَ اللهُ بني السّعلاةِ عَمَرُو بن يربوعِ شَرارَ النَّاتِ

غيرَ أعقَاء ولا أكيَاتِ

يريد الناس، وأكياس، فأبدل السين تاءً لموافقتها إياها في الهمس والزيادة وتجاوز المخارج. (35) ولم يسمّ ابن جني هذه الظّاهرة ولم ينسبها إلى قبيلة بعينها بخلاف اللّغويين الذين عدّوها من اللّغات المذمومة وأطلقوا عليه لقب "الوتم". (36)

وتكلّم في باب حرف الثّاء عن تبادل الإبدال بين الثّاء والفاء معتمداً على السّماع من غير إطلاق أحكامٍ واصفاً الإبدال كما ورد عن العرب، فقال: "فأما قولهم في أثافٍ: أثاثٌ، بالثّاء، فمن كانت عنده أُثْفِيّة: أُفْعُولَة، وأخذها من ثَفاه يثفوه، فالثّاء الثانية في أثاثٍ بدل من الفاء في يثفوه، ومن كانت عنده أُثْفِيّة: فُعْلِيّة، فجاز أن تكون الثّاء بدلاً من الفاء، لقول النابغة:

وإن تَأَثَّفَكَ الأعداءُ بالرفدِ

وجائز أن تكون من أَثَّ يَثُّ: إذا ثبت وإطمأن، لأنهم يصفون الأثافي بالخلود والركود. والوجه أن تكون الثّاء بدلاً من الفاء أيضاً، لأننا لم نسمعهم قالوا أُثْيّة. "(37)، وتبادل الإبدال بين الفاء والثّاء إبدالٌ لهجيٌّ وقد روي عن تميم أنها كانت تقول لثام وثوم (38)، وأن الحجازيين كانوا يقولون لفام وفوم، ولهجة قريش والحجازيين وردت في القرآن في سورة البقرة "فومها" (البقرة، آية 61)، وبعض اللّغويين عدّه من قبيل الإبدال اللّغوي وأن لكلّ استعمالٍ تخصيصٍ لمعنى مختلفٍ، ورد في لسان العرب: "اللّثامُ: رُدُّ المرأةِ قِناعُها على أنفها ورُدُّ الرجلِ عمامته على أنفه،... اللّثامُ على الأنف واللفّام على الأُزْبَةِ. أبو زيد قال: تميم تقول تَلَثَّمْتُ على الفم، وغيرهم يقول تَلَقَّمْتُ؛ قال الفراء: إذا كان على الفم فهو اللّثام، وإذا كان على الأنف فهو اللّفّام." (39)

وتكلّم ابن جني عن إبدال الجيم من الياء متكلّناً على السّماع من غير أن يسمّي هذه الظّاهرة اللّهجية (40)، واصفاً الظّاهرة كما وصفها أوائل اللّغويين من قبله أمثال الأصمعي وأبي عمرو بن العلاء. وردت عند سيبويه منسوبةً إلى بني سعد؛ يقول: "وأما ناس من بني سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف، لأنها خفيفة فأبدلوا من موضعها أبين الحرفين، وذلك قولهم هذا تميمج يريدون تميمي، وهذا علج يريدون علي... وحدثني من سمعهم يقولون:

خالي عُوفٌ وأبو علج

المطعمان الشّخَم بالعشج

وبالغداة فلق البرنج.

يريد: بالعشيّ والبرنجي، فزعم أنهم أنشدوا هكذا." (41)

وقد تكلم اللغويون في هذا الإبدال اللّهي ونسبوا هذه الظاهرة إلى قضاة وسمّوها "العجعة" وهي عندهم من اللغات المذمومة. وكذا الأمر في حديثه عن إبدال كاف المؤنث شيئاً مما سماه غيره كشكشة⁽⁴²⁾، ولم يخرج عن هذا المنهج في حديثه عن إبدال العين من الحاء في قراءة من قرأ "عتى حين" وهو يقصد "حتى حين" من الآية 35 من سورة يوسف⁽⁴³⁾، وتدعى هذه الظاهرة عند اللّغويين "فحفحة" وتعني تردّد الصوت في الحلق شبيهة بالبُحّة⁽⁴⁴⁾ تُنسب هذه الظاهرة إلى هذيل، وهي قلب الحاء عيناً⁽⁴⁵⁾.

"رؤي عن عمر أنّه سمع رجلاً يقرأ: "عتى حين"، فقال: من أقرأك؟، قال: ابن مسعود، فكتب إليه: إن الله عز وجل أنزل هذا القرآن، فجعله عربياً، وأنزله بلغة قريش، فأقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل، والسلام"⁽⁴⁶⁾.

ويبدو أن هذا الإبدال خاص بحاء حتى وليس ظاهرة عامة في كل حاء عند قبيلة هذيل⁽⁴⁷⁾ إذ لم تُقلب الحاء عيناً في "حين" في قراءة ابن مسعود. جاء في الإبدال لأبي الطيّب: "يُقال: اصبر حتى آتيك وعتي آتيك"⁽⁴⁸⁾.

وعلى هذا المنهج يسير ابن جني في كل إبدالٍ لهجي بين الأصوات متكنناً على السّماع منتهجاً الوصف متبعاً في ذلك أوائل اللّغويين، على أنّنا لانعدم بعض مظاهر المعيارية وإن كانت قليلة بل قل نادرة. وسنقف على أمثلة ذلك في الفقرة الآتية.

4.3. مظاهر المعيارية في دراسة ابن جني للهجات:

تتمظهر المعيارية في دراسات الأقدمين في الاتكاء على القياس، والمفاضلة بين اللّهجّات، وافتعال التّأويلات وإطلاق الأحكام نتيجة لذلك كالشذوذ وغيره، متأثرين في بعض ذلك بالمنطق الأرسطي.

تكلم ابن جني عن الهمزة تحقيقها وتسهيلها، فافتعل تأويلات لكل ما هُمز وما سُهل، ورفض القياس على من نبر في نحو جأن⁽⁴⁹⁾، يقول في تأويل تسهيل الهمزة في "المراة" و"الكماة": "وقد أجرت العرب الحرف الساكن إذا جاور الحرف المتحرك مجرى المتحرك، وذلك قولهم فيما حكاه سيبويه: "المراة" و"الكماة" يريدون: المرأة، والكماة، ولكن الميم والراء لما كانتا ساكنتين، والهمزتان بعدهما مفتوحتان، صارت الفتحتان اللتان في الهمزتين كأنهما في الراء والميم، وصارت الراء والميم كأنهما مفتوحتان، وصارت الهمزتان لما

قُدِّرَتْ حركتاها في غيرهما كأنهما ساكنتان، فصار التقدير فيهما: مَرَّةً، وَكَمَّاءً، ثم خُفِّفَتْ، فأُبدِلت الهمزتان ألفين لسكونهما وانفتاح ما قبلهما، فقالوا: مَرَّةً وَكَمَّاءً، كما قالوا في رَأْسٍ وَقَاسٍ لما خُفِّفَتْ: راس وفاس⁽⁵⁰⁾، ويفسِّر النَّبَرُ في السَّوْقِ والنَّبَرُ الذي روي في الشَّاهد: أَحَبُّ الْمُؤَقَّدِينَ إِلَيَّ مُوسَى⁽⁵¹⁾

فيقول: "وجه ذلك أن الواو وإن كانت ساكنة، فإنها قد جاورت ضمة الميم، فصارت الضمة كأنها فيها، فمن حيث هُمزت الواو في نحو ﴿أُقْتَتَّ﴾، و"أُجُوهُ" و"أُعِدَّ" لانضمامهما، كذلك جاز همز الواو في "الموقدين" و"موسى"، على ما قدمناه من أن الساكن إذا جاور المتحرك صارت حركته كأنها فيه.⁽⁵²⁾ ويبدو أنه يتبنَّى الرَّأي القائل بشذوذ النَّبَرِ في بعض المواضع، ورفض القياس عليها: "حكى أبو العباس عن أبي عثمان، عن أبي زيد، قال سمعت عمرو بن عُبيد يقرأ: ﴿فيومئذٍ لا يُسألُ عن ذنبه إنسٌ ولا جانٌ﴾ فظننته قد لحن حتى سمعت العرب تقول: شَأْبَةٌ، ودَأْبَةٌ. قال أبو العباس: فقلت لأبي عثمان: أتقيس ذلك؟ قال: لا، ولا أقبله."⁽⁵³⁾، وهو نَبَرٌ ورد عن العرب كما ينصُّ هذا الاقتباس، وكان المنهج العلمي السَّليم أن يُروى كما هو منسوباً إلى القبائل التي نطقت به. ومن المعروف أن تحقيق الهمزة لتميم وبه نزل القرآن وأن قريشاً وأهل الحجاز بعامة يسَّهلون؛ قال أبو زيد: "أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون، وقف عليها عيسى بن عمر فقال: ما آخذ من قول تميم إلا النبر، وهم أصحاب النبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا"⁽⁵⁴⁾

كان ابن جني يفاضل بين اللَّهجات ويقايس بينها، على الرَّغم من أنه جعل اللَّهجات كُلُّها حَجَّةً، ومن ينطق بإحداها مصيبٌ غير مخطئٍ للغة العرب، و"لم يكن يفاضل بين اللهجات بقياس واحد، وإنما كان هناك أكثر من سبب يدعو إلى تقوية لهجة أو تضعيف أخرى، فقد يكون السبب أن إحدى اللهجتين هي لغة القرآن أو لقريش أو للحجاز، وقد تكون إحداها أكثر استعمالاً، أو قد تكون أكثر اتفاقاً مع القواعد العقلية التي استنبطها العلماء من كلام العرب، وقد يجتمع في إحداها أكثر من سبب."⁽⁵⁵⁾

فتراه في مواضع يرفض نطق أصوات لهجيَّة معينة في الشَّعر وقراءة القرآن؛ وقد جعلها في ثمانية أحرف وهي عنده فروعٌ غير مستحسنة، ولا تكاد توجد إلا في لغةٍ مرذولةٍ

غير متقبلة، وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالطاء، والباء التي كالميم، فهذه الأصوات وأصوات ستة صنفها في الحسنة التي يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام لا تصح عنده إلا بالسَّمع والمشاهدة.⁽⁵⁶⁾

ويذهب الدكتور حسام النعيمي إلى أن الراجح أن هذه الأصوات جاءت من تأثر الناطقين بها بمن جاورهم أو خالطهم من غير العرب، ولذلك فإن ابن جني بحسب النعيمي لم يرخص بها كما فعل في بقية اللهجات بقوله عن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ بل منع الأخذ بها في القرآن والشعر.⁽⁵⁷⁾

خاتمة ونتائج:

تناول البحث مظاهر الوصفية والمعيارية في دراسة ابن جني للهجات العربية القديمة، فكان لابد من التقديم التاريخي لكل من الوصف والمعياري، والوقوف سريعاً على أهم أسس الوصفية والمعيارية، ثم الخوض في نظرة ابن جني للهجات، ثم إيراد الأمثلة للتدليل على المنهج الذي اتخذه ابن جني سبيلاً لعرض الإبدال اللّهي، وخلص البحث إلى النتائج الآتية:

- 1_ اللّهجات لا تُدرس إلا وصفيّاً، فالمعيار فرضٌ للغة القياسية على طبيعّة اللّهجات، وهذا ما انتهجه معظم اللّغويين القدماء، فحكموا بتفوّق لهجاتٍ وبشذوذ غيرها.
- 2_ يمثّل ابن جني حالةً علميّةً متفردّةً من حيث المنهج، إذ استطاع أن يجد لنفسه طريقاً معتدلاً متوازناً في حقبة غلبت عليها الصّرامة والتّعصّب للقاعدة اللّغوية.
- 3_ رخص بالاحتجاج باللّهجات كلّها، ولم ينكر على الشّاعر والنّاثّر الاستعمال اللّهي عند الضّرورة.
- 4_ لاحظ ابن جني أن الفروق بين اللّهجات تكون في الفروع لا الأصول، وهذا ما يتفق مع المحدثين في تحديدهم لمفهوم اللّهجة، وتمييزها من اللّغة.

- 5_ اتّخذ الوصف سبيلاً إلى دراسة الإبدال اللّهي في مواضع كثيرة، وما المعيارية التي ظهرت عنده إلا نقلاً واقتباساً عن الآخرين، أو إظهاراً لموهبة ابن جني في تفسير الظواهر.
- 6_ تفسيره لنشوء اللّجات يشوبه الاضطراب، فكان يعدّ الجماعة اللّغوية الناطقة بلهجة ما كمجامع اللّغة اليوم تجتمع وتقرر وتقيس، وهذا مناف لحقيقة اللّجات.

المصادر والمراجع:

- * أحمد، د. نوزاد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيوييه، بنغازي، جامعة قاريونس، ط1، 1996م..
- * أنيس، د. إبراهيم، في اللّجات العربية، لجنة البيان العربي، ط2، 1952م، ص13.
- * بشر، د. كمال، دراسات في علم اللغة، القاهرة، دار المعارف، 1969م.
- * تيمور، أحمد، لهجات العرب، القاهرة: المكتبة الثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1393هـ/1973م.
- * ابن جني، أبو الفتح عثمان _ الخصائص، بيروت، دار الهدى
- _ سر صناعة الإعراب، حسن هنداي، دمشق، دار القلم، ط، 1405هـ/1985م.
- _ المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، علي النجدي ناصيف ود. عبد الحليم نجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شبلي، القاهرة، لجنة إحياء كتب السنة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، 1415هـ/1994م، 343/1.
- * حسان، د. تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، الدار البيضاء (المغرب)، الشركة الجديدة، دار الثقافة.
- * الحمد، د. غانم قدوري، أبحاث في العربية الفصحى، عمّان، دارعمار، 2005م.
- * الخولي، د. محمد علي، معجم علم اللغة النظري (عربي . إنكليزي وانكليزي . عربي)، بيروت، مكتبة لبنان.
- * دي سوسير، فيرديناند، فصول في علم اللغة العام، ترجمة د. أحمد نعيم الكراعين، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985م.
- * الراجحي، د. عبده، النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، بيروت، دار النهضة العربية، 1979م. زوين، د. علي، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 1986م.
- * السعران، د. محمود، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، بيروت، دار النهضة العربية.

* سيبيه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، الرياض، دار الرفاعي، ط2، 1402هـ/1982م.

* السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، القاهرة، مكتبة دار التراث، ط3.

* أبو الطيب، عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، الإبدال، عز الدين التنوخي، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي، 1379هـ/1960م، 2/295.

* عبد التواب، د. رمضان، فصول في العربية، القاهرة، مكتبة الخانجي، الرياض، دار الرفاعي، ط2، 1983م.

* ابن فارس، أحمد، الصحاحي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها، أحمد حسن بسج، بيروت، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ/1997م.

* أبو الفرج، د. محمد أحمد، مقدمة لدراسة فقه اللغة، بيروت، 1966م.

* ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر.

* النعيمي، حسام سعيد، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، العراق، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1980م.

* هلال، د. عبد الغفار حامد، اللهجات العربية نشأة وتطوراً، القاهرة، مكتبة وهبة، ط1414، 2هـ/1993م.

_David, A Dictionary of Linguistics and Phonetics, edited by David Crystal, six edition, published by Blackwell publishing LTD, 2008, p 139. ' Crystal

الهوامش:

(1) الحمد، غانم قدوري، أبحاث في العربية الفصحى، عمّان، دار عمار، 2005م، ص 264.

(2) يُنظر: دي سوسير، فيرديناند، فصول في علم اللغة العام، ترجمة د. أحمد نعيم الكراعين، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985م، ص 143 وما بعدها.

(3) يُنظر: المرجع السابق، ص 21.

(4) يُنظر: المرجع السابق، ص 158.

(5) ينظر: الراجحي، د.عبد، النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، بيروت، دار النهضة العربية، 1979م، ص 34، 33.

(6) المرجع السابق، ص 34.

(7) يُنظر: David, A Dictionary of Linguistics and Phonetics, edited by David Crystal, six edition, published by

Crystal' Blackwell publishing LTD, 2008, p 139.

وبشر، د. كمال، دراسات في علم اللغة، القاهرة: دار المعارف 1969م، القسم الأول، ص: 19.

- (8) حسان، د. تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، الدار البيضاء (المغرب)، الشركة الجديدة، دار الثقافة، ص18.
- (9) السعمران، د. محمود، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، بيروت، دار النهضة العربية، ص12.
- (10) الخولي، د. محمد علي، معجم علم اللغة النظري (عربي . إنكليزي وإنكليزي . عربي)، بيروت، مكتبة لبنان، ص225.
- (11) المرجع السابق، ص 225.
- (12) ينظر: حجازي، د. محمود فهمي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، القاهرة، دار غريب، ص12، و أسس علم اللغة، القاهرة، دار الثقافة، 2003م، ص 37.
- (13) يُنظر: أحمد، د. نوزاد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبيويه، بنغازي، جامعة قاريونس، ط1، 1996م، ص 25 وما بعدها.
- (14) يُنظر: دي سوسير، فيرديناند، فصول في علم اللغة العام، ص17.
- (15) زوين، د. علي، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 1986م، ص 23.
- (16) المرجع السابق، ص 23، و يُنظر: الراجحي، د.عبد، النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، ص49.
- (17) يُنظر: أحمد، د. نوزاد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبيويه، بنغازي، ص 30.
- (18) يُنظر: زوين، د. علي، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص23.
- (19) يُنظر: أحمد، د. نوزاد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبيويه، بنغازي، ص 30.
- (20) يُنظر: الراجحي، د.عبد، النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج، ص 46، 47.
- (21) يُنظر: المرجع السابق، ص54.
- (22) ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها، أحمد حسن بسج، بيروت، منشورات محمد علي بيضون، دارالكتب العلمية، ط1، 1418هـ/ 1997م، ص36.
- (23) حسان، د. تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص4.
- (24) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، مادة (لهج).
- (25) أنيس، د. إبراهيم، في اللهجات العربية، لجنة البيان العربي، ط2، 1952م، ص13.
- (26) هلال، د.عبد الغفار حامد، اللهجات العربية نشأة وتطوراً، القاهرة، مكتبة وهبة، ط2، 1414هـ/1993م، ص33.
- (27) أبو الفرج، د.محمد أحمد، مقدمة لدراسة فقه اللغة، بيروت ، 1966م، ص93.
- (28) تيمور ، أحمد، لهجات العرب، القاهرة: المكتبة الثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1393هـ/1973م، التعريف من مقدمة الكتاب بقلم الدكتور إبراهيم مذكور، ص7.
- (29) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، بيروت، دار الهدى، 29/2.
- (30) ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها، ص34.
- (31) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، 243/1، 244.
- (32) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، القاهرة، مكتبة دار التراث، ط3، 221/1.
- (33) ابن جني، أبو الفتح عثمان ، الخصائص، 11/2.
- (34) المصدر السابق، 12/2.

- (35) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، حسن هنداي، دمشق، دار القلم، ط1، 1405هـ/ 1985م، 156،155/1.
- (36) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 222/1.
- (37) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، 173/1.
- (38) يُنظر: السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، المزهر، 1/ 465، وابن منظور، لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، مادة (لثم).
- (39) ابن منظور، لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، مادة (لثم).
- (40) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر الصناعة، 175/1 وما بعدها.
- (41) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، الرياض، دار الرفاعي، ط2، 1402هـ/ 1982م، 182/4.
- (42) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر الصناعة، 207،206/1.
- (43) المصدر السابق، 241/1.
- (44) ابن منظور، لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، مادة (فحج).
- (45) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 133/1.
- (46) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، علي النجدي ناصيف ود. عبد الحلیم نجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلي، القاهرة، لجنة إحياء كتب السنة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، 1415هـ/ 1994م، 343/1.
- (47) عبد التواب، د. رمضان، فصول في العربية، القاهرة، مكتبة الخانجي، الرياض، دار الرفاعي، ط2، 1983م، ص139.
- (48) أبو الطيب، عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، الإبدال، عز الدين التنوخي، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي، 1379هـ/ 1960م، 295/2.
- (49) يُنظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر الصناعة، 72/1 وما بعدها.
- (50) المصدر السابق، 76،75/1.
- (51) المصدر السابق، 79/1.
- (52) المصدر السابق، 79،80/1.
- (53) المصدر السابق، 73/1.
- (54) ابن منظور، لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، 22/1.
- (55) النعيمي، حسام سعيد، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، العراق، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1980م، ص 261.
- (56) يُنظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، 51/1.
- (57) النعيمي، حسام سعيد، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص 262.